جهود التعريب في التعليم العالي
جامعة دمشق نموذجاً

الأستاذة الدكتورة لبانة مشوّح(*)

من المعروف أن جامعة دمشق كانت رائدة في تعريب التعليم الجامعي، لكن ما قد يجهله البعض أنه عندما تأسست كلية طب الشام، وهي نواة جامعة دمشق، عام ١٩٠٣ في عهد السلطان عبد الحميد، كان التدريس فيها آنذاك باللغة التركية. إلّا أن المصطلحات الطبية التي كانت مستخدمة في مناهج كلية الطب في اسطنبول كانت في معظمها مستقاةً من اللغة العربية، استناداً إلى ما ذكره السيد كمال الدين إحسان أوغلو المدير العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في كتابه «المؤسسات الصحية العثمانية الحديثة في سورية – المستشفيات وكلية طب الشام». ولاحقاً، أصبحت مناهج كلية طب الشام تدرّس كاملة باللغة العربية. وهكذا بقيت إلى يومنا هذا، لتصبح جامعةُ دمشقَ منذ ذاك الحين رائدةَ تعريبِ التعليمِ الجامعي بدونِ منازع.

وبما أن العربية كانت اللغةَ التي تُدرّسُ فيها العلوم الطبية، كان لا بد من تأليفِ كتبٍ ومراجعَ طبيةٍ جامعيةٍ باللغة العربية، لتغطي كافةَ مقررات المنهاج

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

ورد البحث إلى مجلة المجمع بتاريخ ٢٩/ ٦/ ٢٠١٨م.

الدراسي. وبطبيعة الحال، لم يكن تأليفُ هـذهِ الكتـبِ والمراجـع تأليفـاً بـالمعنى الدقيق للكلمة بقدر ما كان نقلاً وترجمة لكتب ومراجعَ أجنبيةٍ تخصصية.

ومن اللافت أن حركة التأليف العلمـي واكبتهـا عنايـة فائقـة بسـلامة اللغـة وجمال الأسلوب. فأتتِ اللغةُ فيها عربيـةً جزلـة، والأسـلوبُ سلسـاً، والشـرحُ دقيقاً، والمقاصدُ واضحة. ومن مؤلفات الطب في الثلاثينيات ما سطّره جهابـذة من أمثال مرشد خاطر وحسني سبح اللَّذين كانـت كتاباتهمـا الطبيـة أقـرب إلـى الأدب الرفيع بجمال أسلوبها وعذوبة لغتها. ثم جاء جيل إبراهيم حقي ومحمـد هيثم الخياط ومروان المحاسني الرئيس الحالي لمجمع اللغـة العربيـة بدمشـق. وكان الإنجاز الأعظـم آنـذاك فـي مجـال تعريـب العلـوم والتعلـيم العـالي هـو «المعجم الطبي الموحّد» الذي قام على وضعه أسـاتذة كبـار مـن أمثـال حسـني سبح ومحمد هيثم الخيـاط ومـروان المحاسـني، إضـافة إلـى ثلـة مـن العلمـاء المجمعيين من مصر والعراق من أمثال محمد الجليلي ومحمد أحمد سـليمان. وقد أتى هذا المعجم الذي طبع ونشر للمرة الأولى عام ١٩٧٣ ثم تلتـه طبعـات ثلاث على التوالي (١٩٧٨ و١٩٨٣ و١٩٩٦)، أتى ثمـرة جهـود حثيثـة وعمـل دؤوب، تعبيراً عن إيمان راسخ بـأن العربيـة لغـة حيـة، قـادرة علـى مواكبـة كـل العصور وكل الغايـات، وأن توحيـد المصـطلحات الطبيـة سـبيل أكيـد لتـوطين العلم وترسيخ المفاهيم.. ولا يزال المعجم الطبي الموحد المرجع الأول الـذي يُركَن إليه ويُلتزَم بما جاء فيه في علوم الطب والبيولوجيا.

كذلك نجد مؤلفات علمية في الكيمياء ترجـع إلـى تلـك الفتـرة، كتبهـا بلغة عربية رفيعة أساتذة أجلّاء من أمثال الدكتور جمال الفرّا. ونجد أيضاً في الهندسـة كتبـاً ومراجـع جامعيـة بمسـتوى علمـي ولغـوي رفيـع كمؤلفـات الدكتور عبد الرزاق قدورة، وسواه ممن كانـت لهـم مسـاهمات عظيمـة فـي تعريب المصطلحات العلمية والتشبّث بتعريب التعليم العالي. وما مؤلفاتهم

إلا دليل قاطع على أن اللغة العربية لغةُ علم بقدر ما هي لغة أدب وخطابة وبلاغة، وأننا قادرون على مواكبة التطور السريع للحركة العلمية العالمية إذا اجتهدنا كما اجتهد سلفنا الصالح.

وسرعان ما توسعت جامعة دمشق في عملية التعريب ليصبح تدريس القانون باللغة العربية، وبالتالي كان لا بد من تأليف كتب في القانون بمختلف فروعه، وهي أكثر من أن تحصى في هذه العجالة. فهناك كتب أُلِّفت بالقانون الإداري الذي ولد بمفهومه المعاصر في فرنسا بعد قيام الثورة الفرنسية، وفي قوانين التجارة البحرية المستلهم جلُّها من القوانين الفرنسية، وفي القانون التجاري، ومن أهم الكتب المؤلفة فيه في جامعة دمشق: الوسيط في الحقوق التجارية لرزق الله أنطاكي ونهاد السباعي عام ١٩٦٣، و«أصول المحاكمات في المواد المدنية والتجارية» من منشورات جامعة دمشق عام ١٩٨٩. وكذلك القانون الدستوري، وفيه ألّف الدكتور كمال غالي كتاب «القانون الدستوري والنظم السياسية» من مطبوعات جامعة دمشق عام ١٩٨٩. وهناك عددٌ من المؤلفات المرجعية القيمة لأساتذة جامعة دمشق في القانون الدولي العام والقانون الدولي الخاص، ومن أهم مصادرهما الرسمية الاتفاقيات الدولية أو المعاهدات، ومن أهم مصادرهما غير الرسمية أحكامُ المحاكم بصددِ قضايا ذاتِ صلةٍ بالقانون الدولي الخاص، ومن أهم منشورات جامعة دمشق في هذا الميدان كتاب الدكتور فؤاد ديب «القانون الدولي الخاص الجنسية»، وكتاب الدكتور محمد عزيز شكري، الذي كان عضواً في مجمع اللغة العربية بدمشق، «مدخل إلى القانون الدولي العام». كذلك كانت المؤلفات العربية التي نشرتها جامعة دمشق كثيرة في موضوعات القانون المدني ككتاب هاشم القاسم «محاضرات في القانون المدني» و«المدخل إلى علم القانون». وهناك كتب في قانون العقوبات والعلوم الجزائية المستمدة من القوانين الفرنسية ككتاب

«المفصّل في شرح قانون العقوبات» للدكتور عبد الوهاب حومد الذي أصبح فيما بعد عضواً في مجمع اللغة العربية، وكتاب عضو المجمع الدكتور عبود السرّاج «قانون العقوبات» من منشورات جامعة دمشق أيضاً. ولدينا في التشريعات الاجتماعية مؤلفات جامعية هامة منها كتاب «التشريعات الاجتماعية، قانون العمل» لمؤلفه الدكتور فاروق الباشا، وقد صدر عن جامعة دمشق عام ١٩٨٠.

ومع توسع الجامعة وازدياد فروعها العلمية، نشطت حركةُ التأليف في مختلف فروع العلوم وحقول المعرفة؛ فاغتنت المكتبة العربية بمؤلفات في الطب والهندسة بشتى فروعها الزراعية والمدنية والمعمارية والميكانيكية والكهربائية. أُلِّفت كتب في العلوم الأساسية الرياضية والفيزيائية، وكتب في الكيمياء والاقتصاد. واليوم ما زالت حركة الكتابة العلمية نشطة فهناك عشرات المؤلفات سنويًّا تصدرها جامعة دمشق في الطب والهندسة والعلوم البيئية والإدارة والتنمية المستدامة وغيرها...

ومما ساعد الجامعة على المضي قدماً في مسألة تعريب العلوم وتعليمها وجود البيئة التشريعية الداعمة ، فقد أتت النصوص القانونية لتنظم عملية تأليف الكتب والمراجع الجامعية وتعريب العلوم كلها بلا استثناء. فقانون المطبوعات الصادر عام ٢٠٠١ نظّم آلية طباعة الكتب الجامعية وإصدارِها وإخراجِها، كما نظّم الشروطَ المقيدةَ لها وحدد الحوافزَ المترتبةَ على التأليف. وأتى قانون تنظيم الجامعات لينص صراحة في عام ٢٠٠٦ على أن اللغة العربية هي لغة التعليم، وليقدّم للأستاذ الجامعي الإطار العلمي والحافز الأكاديمي على التأليف، وكان بالتالي خطوة متقدّمة على طريق تعريب العلوم. إذ إن تأليف الكتب والمراجع الجامعية وما يترتب على ذلك من نقل العلوم وتعريب المصطلحات وترجمة كتب ذاتِ قيمة

علمية رفيعة يمكن أن تعد مرجعاً علميًّا قيِّماً في الاختصاص الدقيق، غدت شرطاً لازماً من شروط الترقية الأكاديمية، إضافة إلى نشر عدد من البحوث العلمية الأصيلة في مجلات علمية محكَّمة. هذا وقد شجع القانون على التأليف العلمي، إذ رصد للمؤلِّف مكافأة «مجزية» بحسب المعايير المحلية، وسمح بتغيير الكتاب الجامعي أو تعديله مرة كل أربعة أعوام.

وبحسب إحصاءات مديرية الكتب والمطبوعات في جامعة دمشق، بعد صدور قانون المطبوعات، أي اعتباراً من عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٠، قامت جامعة دمشق بطباعة ونشر نحو مئتين وثمانية وثلاثين كتاباً تخصصيًّا في العلوم الطبية والهندسية وحدها، منها ستة وسبعون كتاباً جامعيًّا في العلوم الطبية، ومئة وستة وستون كتاباً في شتى فروع العلوم الهندسية. كلها ألّفت باللغة العربية بالاستعانة بكتب ومراجع أجنبية، تطبيقاً لسياسة تعريب التعليم العالي. من هذه الكتب ما يدرّس في كلية الطب، وهي كتب في الطفيليات الطبية، وأمراض جهاز الهضم والأوعية الدموية وجراحتها وأمراض الغدد الصم والاستقلاب، وعلم الوراثة، والتشخيص الشعاعي والتصوير الطبقي، والمعالجة الشعاعية للأورام، وعلم الأدوية السريري، وعلم المناعة والمناعة المرضية، وعلم الجنين الطبي، وعلم الخلية، وعلم النسج الخاص والعام، وعلم الوراثة، والتشريح المرضي العام، وتشريح الرأس والعنق والجهاز العصبي المركزي وأعضاء الحواس، والجراحة بأنواعها، والطب الوقائي، والأمراض الخمجية.... وقد اعتُمِدت فيها المصطلحات الطبية كما وردت في المعجم الطبي الموحّد.

ومنها ما يدرّس في كلية طب الأسنان ككتاب فن رسم الأسنان ونحتها، والتعويضات المتحركة الجزئية، وعلم الأحياء الدقيقة، وفيزيولوجيا الفم والأسنان، ومداواة الأسنان الترميمية، والتعويضات المتحركة الكاملة

والتعويضات المتحركة الفكِّية، والتعويضات الوجهية الفكية، وعلم الخلية والتكاثر، والمرشد العملي في عِلم النسج العام....

وفي كلية الصيدلة، أُلِّفت كتب من مثل علم تأثير الأدوية، وعلم الخلية، وعلم النبات، والكيمياء التحليلية، والبيولوجيا النباتية، وعلم العقاقير التطبيقي وكيمياء العقاقير، والمراقبة الدوائية والكيمياء الدوائية...

أما كلية الهندسة المدنية، فقد أُلِّف فيها منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠١٠ نحو سبعة وثلاثين كتاباً جامعيًّا منها كتاب ميكانيك الإنشاءات، وتحليل المنشآت غير المقررة، ونظريات التخطيط، ومقاومة المواد، والمرجع في أسس تحلية المياه المالحة، والحساب الإنشائي للمقاطعِ والعناصرِ الخرسانية المسلحة، وتقنيات الري، وتصميم عناصر المنشآت المعدنية، والجوائز الصفائحية المعدنية والتحليل اللدن، ومعالجة النفايات الصلبة، والمرجع في الجدران الاستنادية وخزانات السوائل البيتونية، والتطبيقات الهندسية لعلم السكون ومبادئ علم التحريك، وميكانيك السوائل، والجريان ذو السطح الحر، وهندسة الأساسات والمنشآت المطمورة، والري والصرف.

وأما في كلية الهندسة الميكانيكية، فقد أُلِّف منذ عام ٢٠٠١ أربعون كتاباً جامعيًّا عُرِّبت فيها مفاهيم السلامة المهنية، وعلوم إلكترونيات القدرة الكهربائية، والاحتمال والإحصاء، والترموديناميك، والدلائل والمثبتات، والإلكترونيات الصناعية، وتصميم الآلات وخطوط الإنتاج، وعلم المواد وهندستها، والآلات الحرارية، ومحاكاة الدارات الإلكترونية...

وفي كلية الهندسة المعلوماتية، أُلِّفت لمناهجها كتب عدة منها الاتصالات الرقمية، والإشارات والنظم، وخوارزميات البحث الذكية، والذكاء الصنعي...

وهنا لا بد من التنويه بالتعاون الوثيق القائم بين جامعة دمشق والجمعية

العلمية السورية للمعلوماتية التي ترأس لجنة الترجمة والتأليف والنشر فيها تباعاً كل من نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون العلمية آنذاك الدكتور المجمعي موفق دعبول، ورئيس جامعة دمشق آنذاك الدكتور وائل معلا. وقد أخذت هذه اللجنة على عاتقها رفد المكتبة العربية المعلوماتية بالمراجع العلمية القيمة، ودعم العملية التعليمية في كليات الهندسة المعلوماتية في القطر، وهي كليات حديثة نسبيًّا. وعُنيت بدعم العملية التعليمية في كليات الهندسة الكهربائية بتزويدها بالمراجع العلمية الحديثة. وقد عمدت لجنة الترجمة والتأليف والنشر في الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية إلى ترجمة أمهات الكتب العالمية الصادرة في هذا الحقل، خاصة تلك التي طُبِعت عدة مرات والتي تدرّس في أرقى الجامعات في العالم. لقد وضعت اللجنة نصب عينيها تحقيق هدف محدد ألا وهو توفير ترجمة مرجع علمي هام لكل مقرر تخصصي من مقررات الخطة الدرسية في كليات الهندسة المعلوماتية وأقسام هندسة الحواسيب. ولم يكن هذا بالأمر السهل، لسرعة تطور هذا الحقل العلمي. ولقد أصدرت لجنة الترجمة في الجمعية بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٠ ترجمات لستة كتب مرجعية عالمية هي:

مفاهيم نظام التشغيل، واتصالات المعطيات والحواسيب، والتعمية التطبيقية، والذكاء الصنعي – رؤية جديدة، وهندسة البرمجيات، وأسسُ لغات البرمجة.

وقد أفاد المترجمون أيما فائدة من الجهد الكبير الذي بُذل في صناعة مُعجَمِ المصطلحات الهندسية المعلوماتية الصادر عن الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية.

وحرصاً على دقة الترجمة وسلامة اللغة، عُهِد بشأن التدقيق العلمي لخبراء معلوماتيين يتقنون اللغتين المصدر والهدف إتقاناً تامًّا، كما عهد بالتدقيق اللغوي لمختصين يَشْهَد لهم علمهم الغزير باللغة العربية وقواعدها

وأساليبها أمثال الدكتور مكي الحسني والأستاذ مروان البواب وكلاهما عضو في مجمع اللغة العربية بدمشق.

ومن جهة أخرى، يضطلع مركز التأليف والترجمة والتعريب والنشر بدمشق الذي يتبع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بدور كبير في عملية تعريب العلوم بالاستعانة بعدد كبير من أساتذة جامعة دمشق. ولقد أصدر المركز عدداً من الكتب المترجمة التي تعد مراجع علمية أساسية تدعم العملية التعليمية في الجامعات العربية، ككتاب بحوث العمليات، والاقتصاد الهندسي، وأسس تحلية المياه، وعلم الأدوية السريري، والكلمات المسافرة، وغيرها.

وقام مكتب تنسيق التعريب في الرباط بتكليف عدد من أساتذة جامعة دمشق بإعداد معجم مصطلحات الهندسة المدنية.

ومن الجدير ذكره أن الكتب العلمية التي تصدرها جامعة دمشق تحتوي قوائم مصطلحية كاملة مع مقابلاتها الأجنبية باللغة التي أخذت عنها، وهذا الأمر يعدُّ إسهاماً جديًّا في الجهود التي تبذل لتعريب المصطلح.

برغم وفرة الكتب العلمية المترجمة، يظلّ ما تحقق دون مستوى الحاجة والطموح؛ إذ مما يُعاب على بعض هذه الكتب الجامعية أحياناً سُقْم لغتها وركاكة أسلوبها، وهذا مردّه إلى التسرّع في الإنجاز، أو إلى ضعف في مقدرة المؤلِّف أو المترجم اللغوية وهذا الأمر حدا بالجامعة إلى اشتراط الحصول على موافقة المدقق اللغوي، وهو من أساتذة قسم اللغة العربية وآدابها، قبل الشروع بطباعة الكتاب.

ومن جهة أخرى، أولت جامعة دمشق مسألة إعداد المترجم والترجمان اهتماماً كبيراً، وهو ما حدا بها إلى إحداث قسم للترجمة في نظام التعليم

المفتوح، فضلاً عن دبلومي التأهيل والتخصص في الترجمة والتعريب في كل من قسمي اللغة الفرنسية والإنجليزية.

ولأن جامعة دمشق رائدةٌ في ميادين التعريب، وإدراكاً منها لأهمية الترجمة في نقل المعارف والتواصل العلمي والتقني والتفاعل الحضاري بين الأمم، ونظراً للحاجة الماسة لتراجمة أكفياء مؤهلين وفق المعايير الدولية، بما يتطلبه ذلك من دقة الأداء وأمانة النقل وسرعة الإنجاز، وحرصاً منها على تأهيل مترجمين قادرين على الحفاظ على مكانة اللغة العربية وحمايتها من التشويه، عمدت إلى إحداث المعهد العالي للترجمة والترجمة الفورية الذي بُدِئ التدريسُ الفعليُ فيه في مطلع العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد خرّجِ حتى اليوم دُفعاتٍ متتالية من المترجمين الثنائيي اللغة من حملة شهادة الماجستير في الاختصاصاتِ الثلاثة: الترجمة والترجمة الفورية والترجمة السمع بصرية.

ومن أهداف المعهد – إضافة للنهوض بواقع الترجمة من وإلى اللغة العربية وتخريج أُطُرٍ مؤهلةٍ وفقاً للمعايير الدولية اعتماد طرائق تعليمية حديثة – المساهمةُ في تأهيل الطلاب الأجانب الراغبين في تطوير معرفتهم باللغة العربية ببعديها الثقافي والحضاري، والارتقاء بالبحث العلمي في مجالات الترجمة والتعريب والمصطلح وطرائق تعليم الترجمة الفورية بفروعها كافة.

ويقبل المعهد خريجين من كافة الاختصاصات لأن الترجمة التخصصية تحتاج إلى معرفة عميقة بالعلم الذي يترجم فيه بما تمكِّن المترجم من إدراك دلالات المصطلحات ومقاصدِ النصِ أو الخِطاب. ويعتمد المعهد آليات قبول صارمة، فيشترط على المتقدمين بطلبات انتساب اجتياز امتحان تحريري في اللغة العربية واللغة الأجنبية الأولى، الإنجليزية أو الفرنسية. ويعتزم مستقبلاً، وهو ما نص عليه مشروع لائحته الداخلية الجديدة، اختبارَ المتقدمينَ أيضاً

باللغة الأجنبية الثانية. ومن يجتاز هذا الاختبار الأول يحق له التقدمُ إلى المقابلات الشفهية التي تجري أمام لجان من الأساتذةِ المختصينَ والمترجمينَ المشهودِ لهم بالكفاية. ومعايير الانتقاء تفرضها رؤيتنا للترجمة على أنها ليست مجرد مهنة تمارس مورداً للرزق ووسيلة للتكسب بقدر ما هي عامل إغناء لغوي وفكري، وإسهام حقيقي في نقل المعرفة، وأداة انفتاح وتثاقف. وعليه فإن على المترجم أن يمارس دوراً بنّاءً على الصعيدين اللغوي والمعرفي، لا أن يكون معول هدم للغة وتشويش للفكر. وهذا تحديداً ما أملى على المعهد مناهجه وأساليبه، التي تهدف إلى تطوير كفاءات المترجم في لغتي المصدر والهدف على حدٍّ سواء، والحرص على تأهيل مترجمين غيورين على لغتهم العربية، أمينين عليها، قادرين عند الحاجة على إغنائها بمصطلحات تؤدي المعنى الدقيق، لا تخرج عن القياس ولا يَمَجُّها الذوق السليم.

وأخيراً وليس آخراً، تسهم جامعة دمشق بخبرة أساتذتها في عملية تأهيل المترجم العربي في العديد من الجامعات والمعاهد العربية كجامعة الإسكندرية والمعهد العربي للترجمة في الجزائر، وهي مكان لالتقاء الباحثين في علم الترجمة يتبادلون في رحابها الخبرة والمشورة ويتداولون في منهجيات الترجمة وأدواتها ومشكلاتها، وفي إشكاليات تعريب المصطلح العلمي وتوحيده، ودور الترجمة في نقل المعرفة وتعليم اللغات وسواها من الموضوعات الهامة.

وبعد، هذه لمحة موجزة عن مكانة الترجمة والتعريب في جامعة دمشق، وما هي إلا نموذج من منظومة متكاملة للتعليم العالي في سورية، آمنت بأهمية اللغة الأم في توطين المعرفة، وقدرة لغتنا العربية بقوالبها وأوزانها وخصائصها الاشتقاقية والتوليدية على مواكبة العلوم، واحتواء مستجداته، والنهوض بأعبائه.